اقتصاد

فوق الطاولة

إجراءات حماية الليرة بين (النقدي) و(السلعي)

د. عابد فضلية

تتحدد قيمة الليرة السورية كمحصلة لتفاعل الكثير من العوامل الاقتصادية، السلعية والنقدية والمالية والتجارية، وتتأثر بشدة بالعوامل النفسية والسياسية وعوامل أخرى أهمها الأمن والاستقرار، لذا فإن تغير أو تدهور واحد أو أكثر من هذه العوامل يصعب من مهمة لجم سعر صرف الليرة، ويضعف من فعالية تدخل مصرف سورية المركزي وحده، لأن مسؤولية الحفاظ على قيمة الليرة تقع أيضاً على كاهل جميع الجهات الاقتصادية الحكومية الأخرى المسؤولة عن قطاع المال والسياسات الإنتاجية والتجارية والجمركية، باعتبار أن الأسباب والعوامل التي تؤثر في سعر الصرف ليست عوامل نقدية ومالية فقط، لذا نشير إلى الآتي: إن الإجراءات المتخذة من المصرف المركزي لمواجهة انخفاض قيمة الليرة تركز على الجانب النقدي فقط، وهو طوال سنوات الأزمة يجعل دائماً قيمة الليرة وسعر الدولار هدفاً كمياً لإجراءاته، من دون أن نلمس ما يشير إلى أن هذه الإجراءات هي جزء من رؤيته الكلية للعوامل الحقيقية التي تتحدد بموجبها قيمة العملة الوطنية، ويتحدد معها بالتالي قيمة الدولار في السوق السوداء. ونقصد بها تلك الرؤية الشاملة التي تماهي بين مجموعة (العوامل النقدية) ومجموعة (العوامل الإنتاجية)، اللتين عندما تتساويان –مجازاً– تتحدد قيمة العملة الوطنية كتحصيل حاصل، وعند استمرار توازيهما تستقر قيمة هذه العملة، وعندما يحدث الخلل بينهما بتقلص (الكتلة السلعية) ينتج (التضخم) وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وعندما يحدث الخلل بتقلص (الكتلة النقدية) ينتج الانكماش والركود.

أما الحالة الاقتصادية الأكثر تعقيداً هي وجود بذور ومفاعيل كلتا حالتي الخلل بالوقت ذاته، حيث ينتج (الركود التضخمي)، وهو بالضبط الحال التي يعاني منها حالياً الاقتصاد السوري. والتعقيد المقصود هو في صعوبة إيجاد إجراءات المعالجة وفي تناقض آثارها، حيث إن من أحد الإجراءات الفاعلة في معالجة (التضخم) على سبيل المثال يتمثل بتقليص الكتلة النقدية المتداولة في السوق (بإيقاف القروض المصرفية)، إلا أن هذا الإجراء يعقد حالة (الكساد) ويزيد من الركود، والعكس بالعكس، حيث إن من أحد الإجراءات الفاعلة في معالجة (الكساد) رفع مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية، وتقليص نسبة البطالة بتشغيل المزيد من العمالة، فتزداد الأرباح الإنتاجية والتجارية والخدمية وتتسع الكتلة الموزعة من الأجور، فيزداد الطلب الفعال، لتشهد الأسواق مزيداً من الارتفاع بالأسعار، في الاتجاه الذي يضر بآليات معالجة حالة (التضخم).

لذلك ليس مجدياً أن تركز إجراءات المصرف المركزي على (العوامل النقدية والمالية) فقط، أي على قيمة الليرة كهدف، من خلال تدخله للتأثير في سوق عرض وطلب الدولار، من دون الأخذ بالحسبان جميع العوامل الأخرى، وخاصة (الإنتاجية)، ولا يكفي أن تتخذ السلطات النقدية والمالية إجراءاتها وقراراتها وحدها ومن وجهة نظر مؤسساتها فقط، وتتخذ بالوقت ذاته السلطات والجهات الإنتاجية قراراتها وحدها من وجهة نظر مؤسساتها فقط، وبالتالي لا بد أن يكون عمل الجميع متجسداً في إطار رؤية إستراتيجية وسياسة كلية متكاملة شاملة، نقدية مالية إنتاجية متفاعلة ومتوازنة.

وبالمحصلة ليس من المفيد اتخاذ إجراء أو قرار ما يخدم في أحد وجوهه تحقيق هدف نقدي –كتقليص السيولة في السوق بإيقاف القروض المصرفية– على حين يعيق هذا القرار في أوجهه الأخرى تحقيق عدة أهداف إنتاجية ومعيشية في سياق علاج التضخم، كما ليس من المفيد اتخاذ قرارات –متخذة من جهات حكومية تريد حفظ ماء وجهها– تهدف إلى تخفيض صوري للأسعار بدعوى حماية المستهلك على الورق، فتضع آلية تسعير غير واقعية وغير موضوعية، لا يقبلها تاجر السوق ولا يلتزم بها بائع، والنتيجة إرباك في السوق، مخالفات، اعتراضات، إخفاء سلع، إغلاق مستودعات، ولسان حال المستهلك يقول: ما أحلى ما كان عليه الحال قبل القرار.

ونتساءل مرةً أخرى، هل نحن بصدد الحديث عن عمل غير محوكم لبعض الجهات الحكومية، كما تحدثنا في مقالات سابقة.

أستاذ بكلية الاقتصاد / جامعة دمشق

الحكومة تستنفر وترفع صوتها: إجراءات رادعة بحق المحتكرين وتجار الأزمات لضبط الأسعار على مدار الساعة

الحلقي: لا نواجه أزمة بل حرباً اقتصادية وإرهاباً نقدياً منظماً وسوف نهزمه

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس التحديات التي تواجهها الليرة السورية والإجراءات المتخذة لتعزيز استقرارها وصمودها بالإضافة إلى واقع الأسعار في الأسواق، مشيراً إلى تصاعد الحرب الاقتصادية الإرهابية للنيل من صمود وإرادة الشعب السوري وإحباط المعنويات في إطار الحرب النفسية المرافقة لحرب إعلامية شرسة تريد النيل من إرادة الشعب السوري والنيل من الليرة السورية أحد الرموز الوطنية المهمة من خلال قوى ومؤسسات إقليمية ودولية تسعى للنيل من صمود الليرة السورية.

وأكد رئيس المجلس وائل الحلقي أن تصاعد الحرب الاقتصادية لن يزيدنا إلا رسوخاً وثباتاً وتصميماً على تحقيق الانتصار وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتصدي لهذه الحرب الاقتصادية بالتعاون مع فعاليات المجتمع الأهلي ورجال الأعمال الوطنيين والإعلام الوطني الاقتصادي من أجل تعزيز صمود الشعب السوري العظيم. مشيراً إلى أنه لا يوجد لدينا أزمة اقتصادية بل نواجه حرباً اقتصادية شرسة وإرهاباً اقتصادياً نقدياً منظماً كجزء من مكون هذه الحرب، سنتصدى له ونهزمه بالتوازي مع انتصارات جيشنا الباسل الذي يسطر ملامح البطولة والانتصار على كامل التراب الوطني السوري.

وطلب الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات المعنية كافة ضرورة الاستمرار باتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المحتكرين وتجار الأزمات الذين يتلاعبون بقوت الشعب مشدداً على أهمية استنفار الأجهزة المعنية جميعها لضبط واقع الأسعار على مدار الساعة، لافتاً إلى الزيارة المهمة للدكتور علي أكبر ولايتي المستشار الأعلى لقائد الثورة الإسلامية بإيران والتي تسهم في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين والتخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر بحق الشعب السوري وكذلك إطلاق مجموعة من المشاريع المشتركة التي تعزز مقدرات الشعب السوري على الصمود وتفعيل العملية الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

كما أشار الحلقي إلى أهمية قيام شركة «أبولو إنترناشيونال ليمتد» الهندية بتطوير معمل حديد حماة لما له من دور حيوي ومهم على صعيد تطوير الصناعة الوطنية.

لافتاً إلى وجود العديد من شركات الدول الصديقة التي تنوي إقامة مشاريع استثمارية لها في سورية تلامس جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والطاقوية من أجل انطلاق عجلة الإنتاج والبناء والإعمار على مستوى المحافظات والقطاعات كافة. منوهاً بالجهود الحكومية لإعادة تنشيط القطاع العام الصناعي الذي أصابه الضرر الكبير جراء الأعمال الإرهابية الإجرامية من خلال إعادة عجلة الإنتاج والدوران للعديد من الشركات والمؤسسات العامة ما يسهم في إعادة إحياء القطاع العام الصناعي مثمناً إعادة دوران عجلة الإنتاج في شركات القطاع العام كشركة الدبس، والكابلات، والألبان، وتاميكو، وشركة بردى هذه الشركة الوطنية العملاقة ما يؤدي إلى عودة منتجاتنا الوطنية إلى الأسواق السورية وتوفيرها لتشكيلة سلعية تلبي حاجة السوق الوطنية وتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني بالتوازي مع دعم القطاع الصناعي الخاص وتنميته.

وبالنسبة لما يطرح في وسائل الإعلام وجه الحلقي بأهمية قيام القطاعات الخدمية في المحافظات كافة بالنهوض بالمهام الموكولة إليها وتحسين الخدمات بشكل عام. ووجه محافظة دمشق بأهمية مراقبة واقع شركات النقل الداخلي الخاصة ومدى التزامها بالتعرفة وأهمية التزامها بالخطوط المحددة لها. كما وجه وزارة الصحة بالتدقيق حول ما يطرح من وجود أدوية مهربة في الأسواق ومنع الإتجار غير المشروع بالأدوية.

وأشار الحلقي إلى أهمية احتفالية تدمر «بوابة الشمس» بمناسبة عيدي الشهداء وعيد النصر على النازية والتي تعكس إرادة الشعب السوري وتصميمه على تحقيق الانتصار ووقوف الأصدقاء إلى جانبه مبيناً أنه على الرغم من المشاهد المحزنة والمؤلمة في بعض المناطق السورية إلا أن الشعب السوري يعشق الحياة والبقاء ولقد كانت هذه الاحتفالية اعتزازاً وفخراً بإنجازات الجيش العربي السوري الذي مازال على خطوط النار وفي قلب المعارك يواجه أعداء الوطن ويصنع الفرح في قلوب السوريين.

وتابع الدكتور الحلقي «كانت احتفالية تدمر رسالة للعالم أجمع عن الصمود الأسطوري للشعب السوري حيث العمال بسواعدهم يصرون على العمل والإنتاج والفلاح متشبث بأرضه والطلاب يذهبون إلى مدارسهم والأطباء إلى مشافيهم والعلماء يوظفون عقولهم في معركة المصير والفنانون والموسيقيون يصنعون الفرحة ويرسمون الأمل هذا هو الشعب السوري الذي لن يعرف إلا الانتصار.

بعد ذلك وافق مجلس الوزراء على القرار بإصدار النظام المالي لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.

واطلع على كتاب وزارة التربية المتضمن طلبها تمديد موافقة مجلس الوزراء الخاصة باستخدام بعض الأبنية المدرسية الواقعة في محافظة دمشق بعد انتهاء الدوام الرسمي فيها من قبل الجامعات السورية الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

وقد قدم وزير التعليم العالي عرضاً حول نتائج قبول الطلاب في السنة التحضيرية في الكليات الطبية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ والإجراءات المتخذة والمقترحات حول ذلك. حيث سبق لمجلس الوزراء أن وافق على مذكرة التعليم العالي المتعلقة بمعايير القبول الجامعي من خلال اعتماد السنة التحضيرية وتطبيقها على الكليات الطبية وذلك للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ واتخاذ ما يلزم ووضع التعليمات التنفيذية وإعداد الخطط الدراسية والمناهج التي تتوافق مع ذلك.

واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حول واقع مخازين القمح والدقيق التمويني لدى كل من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب والشركة العامة للمطاحن وكميات الأقماح الموردة للمؤسسة وعمليات نقلها موقوفاً بتاريخ ٢٠١٦/٥/١. كما بحث مذكرة وزارة المالية بشأن الآليات الواجب اعتمادها لضبط عمليات التهريب عبر المنافذ الحدودية.

مرة أخرى... «المركزي» يلاحق «السوداء»!

ميالة يرفع دولار التدخل من ٥٥٠ إلى ٦٢٠ ليرة ويلزم جميع الشركات ببيع المواطنين

محمد راكان مصطفى

رفع مصرف سورية المركزي سعر صرف دولار التدخل إلى ٦٢٠ ليرة سورية، بعد أن كان آخر سعر الأسبوع الماضي ٥٥٠ ليرة سورية، علماً بأن مستوى ٦٢٠ ليرة هو وسطي تقريبي لأسعار صرف الدولار المتداولة في السوق «السوداء» حسب الأوساط التجارية.

وخلال جلسة التدخل التي عقدها المصرف المركزي أمس ألزمت جميع شركات الصرافة ببيع المواطنين قطعاً أجنبياً مباشرة بسعر ٦٢٠ ليرة سورية مقابل الدولار الواحد دون تقاضي أي عمولات.

وفي تعاملات السوق غير النظامية، تباينت أسعار صرف الدولار بين ٦٢٠–٦٣٥ ليرة سورية.

من جانبه أكد حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أن الارتفاع الحاصل خلال الأيام العشرة المنصرمة الذي تجاوز ١٠٠ ليرة سورية غير مسوغ على الإطلاق، انطلاقاً من معرفة المصرف المركزي بحجم الطلب على القطع الأجنبي والمعروض من القطع الأجنبي وحجم السيولة بالليرات السورية اللازمة لشراء القطع.

وأعلن الحاكم أن المركزي بدأ منذ صباح الأمس بحزمة إجراءات، هدفها تخفيض الطلب على القطع الأجنبي، وزيادة عرض القطع في دمشق وحلب والمحافظات الأخرى.

وأعلن ميالة في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه عن إلزامه جميع شركات ومكاتب الصرافة بشراء القطع الأجنبي، بحيث يصار إلى بيع فعلي وحقيقي لشريحة القطع الأجنبي المطروحة للتدخل من المصرف المركزي، بحيث تلزم كل شركة بشراء مليون دولار وكل مكتب بشراء ١٠٠ ألف دولار أميركي تحت طائلة إغلاق الشركة أو المكتب في حال عدم إتمام عملية الشراء قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً من اليوم.

وبيّن الحاكم أنه سيتم استلام الليرات السورية نقداً في فرع المصرف المركزي بدمشق وحلب، كما سيتم تسليم القطع الأجنبي نقداً في الفرعيين المذكورين وذلك لتلبية الطلبات كافة التي ستقدم لشركات ومكاتب الصرافة. وختم ميالة: إن الإجراء المذكور مستمر لعدة أيام ولحين وصول السعر إلى مستويات مقبولة.

وحسب ما علمت به «الوطن» ممن حضروا جلسة الأمس، فقد تم إلزام جميع الشركات ومكاتب الصرافة بالتدخل، على أن يتم البيع للمواطنين بكميات مفتوحة لتلبية حاجاتهم غير التجارية، الأمر الذي يساهم في زيادة منافذ عرض الدولار بما يقلص دور السوق السوداء، وهذا ما قد يساهم في تخفيض سعر صرف الدولار تدريجياً.

ترافق ذلك مع إصدار المصرف قراراً استثنى بمادته الأولى تعهدات إعادة قطع التصدير التي خرجت البضاعة بموجبها من سورية قبل تاريخ ٢٠١٦/٦/١ من شرط إعادة القطع واعتبارها مسددة تسديداً كلياً على أن يتقدم المصدر بنسخة التعهد رقم ٣ مختومة من الأمانة الجمركية ومثبتاً عليها تاريخ خروج البضاعة مع إعفائه من كل الغرامات والجزاءات المنصوص عليها.

وبيّن المركزي في بيان أن هذا القرار يدعم الإنتاج المحلي وينشط عمليات التصدير في ظل الظروف الراهنة وبما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

وبموجب المادة الثانية من القرار (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تلزم المصارف المنظمة لتعهدات إعادة التصدير المشمولة بأحكام المادة الأولى من هذا القرار بعدم تحرير مبلغ التأمين بالليرات السورية إلى حين ورود نسخة التعهد رقم ٣ إلى المصرف منظم التعهد، وفي حال عدم تقديم المصدر لنسخة التعهد رقم ٣ حتى موعد أقصاه ٢٠١٦/٦/٣٠ يقوم المصرف منظم التعهد بتحويل كامل مبلغ التأمين إلى حساب التأمين على الصادرات المفتوح لدى مصرف سورية المركزي خلال ثلاثة أيام عمل لاحقة، وإبلاغ مصرف سورية المركزي– مديرية العلاقات الخارجية لتتم مصادرة مبلغ التأمين من مصرف سورية المركزي.

وبموجب المادة الثالثة يلتزم المصدر حصراً عند تنظيم تعهد إعادة قطع التصدير منذ تاريخ نفاذ القرار بتسديد مبلغ التأمين بالليرات السورية نقداً وفق النسب المحددة في القرارات ذات الصلة الناظمة لتعهدات إعادة قطع التصدير.

وأعفت المادة الرابعة تعهدات إعادة قطع التصدير المشمولة بأحكام المادة الأولى من هذا القرار من كل الغرامات والجزاءات المنصوص عنها في القرارات ذات الصلة الناظمة لتعهدات إعادة قطع التصدير.

وبموجب المادة الخامسة تخضع تعهدات إعادة قطع التصدير المشمولة بأحكام المادة الأولى من هذا القرار لأحكام القرارات ذات الصلة الناظمة لتعهدات إعادة قطع التصدير فما لم يرد ذكره في هذا القرار.

ونصت المادة السادسة على أن تسري على تعهدات إعادة قطع التصدير التي يتم إخراج البضاعة بموجبها بدءاً من تاريخ ٢٠١٦/٦/١ أحكام القرارات ذات الصلة الناظمة لتعهدات إعادة قطع التصدير.

وأنهت المادة السابعة العمل بالقرار رقم ٣٦٥/ل.أ تاريخ ٢٠١٦/٣/١٥ بدءاً من تاريخ نفاذ هذا القرار.

الخبز... أزمة على الطريق!!

قرار بتخفيض طحين المخابز الاحتياطية ٣٠٪ ومسؤولو الوزارة إما بلا علم به إما هم منفذون فقط!!

عبد الهادي شباط

يبدو أن المواطنين لم يكن ينقصهم إلا الازدحام أمام الأفران للحصول على الخبز ليكتمل لديهم مشهد الهموم والمعاناة المعيشية اليومية، بعد أن أطاح الدولار بكل أحلامهم وطموحاتهم واستنزف المدخرات والقدرات الشرائية، ولم تفلح كل سياسات الاقتصاد المنزلي والعائلي بدءاً من الترشيد إلى شد الأحزمة مروراً باتباع عمليات إحلال المواد والسلع الرخيصة بدلاً من مثيلاتها مرتفعة الثمن وطبعاً كله لم يجد نفعاً إلى أن وصلنا لمشاهدة حملات للمقاطعة على صفحات الفيس بوك وهنا لن نتوقف عند هذه الحملات والجدوى منها أو إمكانية تنفيذها وخاصة أننا لا نتصور أن الشريحة التي تتحدث عنها لديها خيار المقاطعة من عدمه فهي مقاطعة ومنذ زمن كل ما هو يتعدى حالة الكفاف والقوت اليومي وربما لم يعد متاحاً أمامها إلا أن تبدأ بالصيام قبل أوانه.

رصدت أمس حالات ازدحام أمام بعض المخابز الاحتياطية في دمشق ولمعرفة السبب توجهنا إلى مدير التموين بدمشق الذي أكد لنا عدم وجود مثل هذه المظاهر وأن المخابز تعمل بشكل جيد ولا يوجد أي شكاوى حول عدم توافر المادة وأن دوريات حماية المستهلك الخاصة بمراقبة عمل المخابز تتابع عملها اليومي ولم تنقل أي ملاحظة، ولا ننسى أنه نصحنا بسؤال الجهة المعنية بالموضوع وهي إدارة المخابز الاحتياطية.

وبناءً على النصيحة وسعنا دائرة استقصاء المشكلة بالتوجه إلى وزارة التجارة الداخلية لنعلم بوجود قرار بتخفيض ٣٠٪ من مخصصات المخابز الاحتياطية من مادة الطحين وأنه تم التوجيه لهذه المخابز بتخفيض ساعات عملها إلى فترتين بدلاً من ثلاث فترات، حيث كانت تعمل هذه المخابز على مدار الساعة في حين سيقتصر عملها حالياً على ١٦ ساعة عمل والتوقف لمدة ٨ ساعات يومياً وهو ما يعادل نسبة التخفيض في كمية الدقيق التمويني، وبما أن المعلومة لم تكن رسمية اتجهنا لمعاوني وزير التجارة الداخلية على التوالي للسؤال عن حقيقة الموضوع لتجتمع إجاباتهم حول عدم معرفتهم بالموضوع وأن المعني هو مدير المواد، والذي حاولنا التواصل معه عبر الهاتف لكونه خارج دمشق في مهمة عمل لكن كل المحاولات باءت بالفشل لعدم الرد على الهاتف، وهنا توجهنا لإدارة المخابز الاحتياطية، وفي لقائنا مع رئيس لجنة المخابز الاحتياطية موسى السعدي كثّف حديثه معنا واختصره حول حقيقة أن اللجنة جهة تنفيذية وتعمل وفق توجيهات الوزارة وأن اللجنة تعمل على تأمين مادة الخبز وتوفيرها وبجودة عالية تلبي رغبة المواطن.

وبما أن الحديث عن رغبة المواطن نود أن نسأل المعنيين بالتجارة الداخلية هل تخفيض مخصصات هذه المخابز الاحتياطية فعلاً لرغبة المواطن بذلك وبناء على دراسة أجريت معه وهو حقاً من طالب بالتخفيض لأنه يرغب بالوقوف أمام منافذ المخابز في طوابير ولساعات لتأمين ربطة الخبز أو أن يشتريها بضعف ثمنها من باعة الخبز الجوالين على الأرصفة والطرقات بالقرب من المخابز، وربما يعتب علينا بعض المعنيين في الوزارة ويتهموننا بالمبالغة وهنا ومسبقاً وفي حسبة بسيطة نوضح وحسب المعلومات التي نشرناها سابقاً نقلاً عن إدارات هذه المخابز يتم إنتاج نحو ٧٠٠ طن من مادة الخبز يومياً وقرابة ٢٠ ألف طن شهرياً وفي ضوء تنفيذ قرار التخفيض الحالي سينخفض الإنتاج من ٧٠٠ طن يومياً إلى نحو ٤٦٥ طناً يومياً ومن ٢٠ ألف طن شهرياً إلى ١٤ ألفاً، والسؤال هنا من أين سيؤمن المواطنون الذين اعتادوا الحصول على خبزهم من الاحتياطية؟ وهو سؤال برسم المعنيين بالتجارة الداخلية، وخاصة أنه إذا علمنا أن المخابز الاحتياطية تؤمن نحو ٦٠٪ من احتياجات المواطنين في دمشق وريفها وتصل عدد مخابزها في المحافظتين إلى ٣٣ مخبزاً، وفي المحصلة لم يعد بوسعنا إلى أن ندعو الوزارة إلى عودة دراسة هذا القرار ومفاعيله وانعكاسه على المواطن وقدرته على تأمين رغيف الخبز الذي طالما تغنت الوزارة بتأمينه وتوفيره بجودة ومواصفات عالية وسعر منخفض ومدعوم، ونتمنى ألا تخسر الوزارة منجزها شبه الوحيد بعد أن خسرت القيام بالكثير من المهام والواجبات التي يعول عليها المواطن.

---

٣٣ مخبزاً احتياطياً بدمشق وريفها تنتج ٣٥٠ طناً يومياً

السعدي لـ«الوطن»: نغطي ٦٠٪ من حاجة المواطنين

فادي بك الشريف

كشف رئيس لجنة المخابز الاحتياطية موسى السعدي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المخابز الاحتياطية تغطي نحو ٦٠٪ من حاجة المواطنين من مادة الخبز عبر بيع المادة عبر منافذ البيع مباشرة، مشيراً إلى أن اللجنة ما زالت تنتج المادة بمستوى جيد وهناك إقبال وضغط كبير على المخابز ما يعكس جودة المنتج.

وبين السعدي أن إنتاج المخابز الاحتياطية بلغ ٦٠ ألف طن من مادة الخبز خلال الربع الأول من العام الجاري، مشيراً إلى أن الإنتاج السنوي يقدر بنحو ٢٥٠ ألف طن، كما أكد السعدي أن عدد المخابز الاحتياطية الإجمالية يقدر بـ٦٢ مخبزاً بمختلف المحافظات، وأن ٣٣ مخبزاً منها عامل بدمشق وريفها بمعدل إنتاج يومي يقدر بنحو ٣٥٠ طناً، لافتاً إلى خروج ٥٠ مخبزاً من الخدمة نتيجة الأزمة والأعمال والتعديات الإرهابية.

وأوضح رئيس لجنة المخابز الاحتياطية أن نسبة التنفيذ السنوي تفوق ٨٥٪ مشيراً إلى أن وضع المادة جيد وكل المواد المساعدة للعملية الإنتاجية متوافرة، كما هناك احتياطات كافية من المواد والمستلزمات ذاكراً أن هناك صعوبة ترتبط بارتفاع أسعار المواد المساعدة من ملح وأكياس نايلون وعدد وأدوات، منوهاً بأن العمل في المخابز يفوق ١٦ ساعة، وأن الإنتاج اليومي لخط الإنتاج يقدر بنحو ١٠ أطنان، كما أن جودة الرغيف يحكمها عدة عوامل ترتبط بالخبرة والمواد الداخلة في الإنتاج وتحديث وصيانة الآلات ونوعية الدقيق وكل العوامل المحيطة بالإنتاج.

وقال السعدي: إنه تمت المباشرة بالعمل في مخبزي نبل وأبو جرين في محافظة حلب بعد إعادة التأهيل، ويتم حالياً تجهيز مخبز جديد في بلدة جباب في محافظة درعا على أن يبدأ الإنتاج هذا العام ضمن متابعة من اللجنة للموضوع والتنسيق مع مختلف الجهات المعينة لتأمين المادة للمواطنين، مضيفاً إن توجيهات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تؤكد ضرورة التقيد بوزن الربطة بـ١٣٠٠ غرام وتأمين المادة بالجودة المطلوبة.

ولفت رئيس اللجنة إلى أن الطلب جيد على المادة وهناك خطة مستمرة لإعادة التأهيل والصيانة، حيث إن المخابز الاحتياطية ركيزة مهمة في توفير مادة الخبز للمواطنين، وهناك متابعة يومية لعمل المخابز الاحتياطية ضماناً لإيصال المادة بالشكل المطلوب، ذاكراً أن أرباح الاحتياطية فاقت الـ٤٠٠ مليون ليرة سورية العام الماضي.